

المجلس التنفيذي

الدورة الثامنة والخمسون بعد المائة

EB158/4

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٦

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

١- عُقد الاجتماع الثالث والأربعون للجنة البرنامج والميزانية والإدارة في جنيف في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦ برئاسة الدكتور أسبيكت ج. ف. مونغانيدزه (زمبابوي)^١. وأشار الرئيس إلى أهمية هذا العام بالنسبة إلى منظمة الصحة العالمية وحوكمة الصحة العالمية، وذكر بأن اللجنة عقدت اجتماعاً غير رسمي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥ لمناقشة المسائل الرئيسية المتعلقة بجدول الأعمال، وشكر الأعضاء على مشاركتهم ومساهماتهم.

٢- وأشار المدير العام، في كلمته الافتتاحية، إلى أن التحول المالي للمنظمة والتحول الذي شهدته في الثماني سنوات الماضية مكنا المنظمة من الحد على نحو استراتيجي من أثر الانخفاض الكبير في التمويل، بفضل عملية تحديد الأولويات وإعادة التنظيم. وقد تمثل الهدف من هذه العملية في حماية الوظائف الأساسية للمنظمة ومواءمة الموارد المالية والبشرية مع تلك الوظائف، وتقليل حالات إنهاء الخدمة إلى أدنى حد في الوقت نفسه. فُدمجت الوحدات، ونُقلت الوظائف، وأعيد توزيع الموظفين، وقُلص فريق القيادة العليا في المقر الرئيسي، واستندت هذه التغييرات إلى مبادئ الشفافية والعدالة والإنسانية. وقد اكتملت العملية في معظمها، وأوصلت المنظمة إلى وضع مستقر ومكانة ملائمة لمواجهة المستقبل. كما أعرب المدير العام عن امتنانه لجميع الموظفين الذين غادروا المنظمة أو سوف يغادرونها لخدمتهم وتقانيهم.

٣- وكانت القرارات الصادرة عن جمعية الصحة العالمية في أيار/ مايو ٢٠٢٣ و ٢٠٢٥ بشأن زيادة الاشتراكات المقدّرة حاسمة الأهمية بوصفها حلاً استراتيجياً طويل الأجل لاستقرار المنظمة واستدامتها واستقلالها. وعلاوة على ذلك، اتخذت المنظمة خطوات لتوسيع قاعدة الجهات المانحة، كان من بينها إجراء الجولة الاستثمارية الأولى. وبفضل هذه الخطوات وسخاء الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة، حُشد ٨٥٪ من الموارد اللازمة للقطاع الأساسي للميزانية البرمجية للثلاثية ٢٠٢٦-٢٠٢٧. ونبّه المدير العام إلى أن عدة مجالات عمل مازالت ناقصة التمويل، وأن المناخ المالي الحالي سيجعل جمع نسبة الـ ١٥٪ المتبقية صعباً. وناشد الجهات المانحة دعم المنظمة في تحقيق أهداف برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨.

٤- ونتيح الأزمة الأخيرة فرصة أيضاً لزيادة تركيز المنظمة على مهمتها وولايتها الأساسية التي تتمثل في دعم البلدان من خلال عمل المنظمة المعياري والتقني. وستستمر المنظمة في الاضطلاع بدور حيوي في دعم الدول الأعضاء في الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية أثناء انتقالها إلى الاعتماد المستدام على الذات بالاستناد إلى الموارد المحلية. وهي لحظة تغيير، لا تشهدها المنظمة فقط بل تشهدها منظومة الصحة العالمية بأسرها.

٥- واعتمدت اللجنة جدول أعمالها،^٢ بعد أن حذفت منه البندين ٣-٢ (تعديلات اللائحة المالية والنظام المالي)، و٣-١٥ (لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة: تجديد العضوية) ووافقت على برنامج وأسلوب عملها.

البند ٢ من جدول الأعمال: المسائل المعروضة على اللجنة للعلم أو لاتخاذ إجراءات بشأنها

١-٢ تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (الوثيقة EBPBAC43/2)

٦- قدّم رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة تقرير اللجنة الاستشارية وسلّط الضوء على التوصيات والملاحظات الرئيسية الواردة فيه، وأشاد بارتفاع معدّل تنفيذ الأمانة لهذه التوصيات.

٧- وأعربت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة عن تقديرها لعمل اللجنة الاستشارية الحثيث وتقريرها الشامل، وسلّطت الضوء على دورها الرئيسي في تعزيز الضوابط الداخلية للمنظمة.

٨- وعلّقت اللجنة على التوصيات الواردة في التقرير، وحثّت الأمانة على ملء الشواغر الرئيسية في مجال المساءلة والرقابة. ورداً على ذلك، أعادت الأمانة تأكيد التزامها بإزاء تلك الوظائف، وأوضحت أن الإجراءات قد اتُخذت بالفعل، بدءاً من منصب مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أعلن عنه مؤخراً. كما طمأنت الدول الأعضاء إلى الحفاظ على تمويل وظائف المساءلة والرقابة رغم الوضع المالي الحالي.

٩- ورحّبت اللجنة بالتقدّم الذي أحرز بالفعل، وشجّعت الأمانة على مواصلة عملها في مجال إدارة المخاطر. وفي هذا الصدد، أكدت الأمانة أن المنظمة قد بلغت المستوى "الراسخ" على مقياس نموذج النضج المرجعي - في تنفيذ إطار إدارة المخاطر، وسلّطت الضوء على الصلة التي صارت تربط بين المخاطر ووحدة تخطيط نظام إدارة الأعمال التي استُهلّت مؤخراً.

١٠- وأعربت اللجنة عن تقديرها لتحسين التنسيق بين وظائف الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات الخارجية والتقييم الخارجي، وطلبت إلى الأمانة مواصلة العمل على إغلاق التوصيات المعلقة.

١١- ودعت اللجنة الأمانة إلى تعزيز عمليات التحقيق الجارية، بما في ذلك باعتماد مؤشرات الأداء الرئيسية المحدثة. وفي هذا السياق، أكدت الأمانة التزامها بمعالجة القضايا التي طرحتها اللجنة الاستشارية، وأشارت إلى أن نظام إدارة ملفات القضايا الجديد الذي يُعتمز استهلاله في نيسان/ أبريل ٢٠٢٦، سيساعد على تعزيز فرز القضايا. وعلاوةً على ذلك، أفادت الأمانة بأن الأرقام الأخيرة تشير إلى تراجع عدد الادعاءات المقدّمة في عام ٢٠٢٥ مقارنةً بعام ٢٠٢٤.

١٢- وأحاطت اللجنة علماً بالممارسات الجيدة التي حُدّدت أثناء زيارة المكتب الإقليمي لشرق المتوسط والمكتب القطري في مصر، مؤكدةً على أهمية الزيارات الميدانية لتقييم عمل المنظمة على جميع المستويات.

١٣- وأخيراً، رحّبت اللجنة بالتعليقات الإيجابية للجنة الاستشارية بشأن عملية إعادة التنظيم الاستراتيجية، وشدّدت على أهمية ضمان المواءمة بين التمويل والأولويات البرمجية، وأكدت ضرورة تأمين التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به، بما في ذلك زيادة الاشتراكات المقدّرة، من أجل معالجة عدم الاتساق بين المجالات البرمجية وعلى صعيد المكاتب الرئيسية.

أحاطت اللجنة علماً بتقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة. واقرحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تواصل الأمانة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة.

البند ٣ من جدول الأعمال: المسائل المعروضة على نظر المجلس التنفيذي لاستعراضها و/ أو تقديم توصيات بشأنها

١-٣ تمويل وتنفيذ الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ والتوقعات بشأن الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ (الوثيقة مت ١٥٨/٣٢)

١٤- قدّمت الأمانة الأرقام المحدّثة المتعلّقة بتمويل الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، كما كانت في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥. وأشارت إلى أن التمويل اللازم للميزانية الأساسية قد أُمن بنسبة ١٠٠٪، بفضل زيادة الاشتراكات المقدّرة، من بين أمور أخرى. ويبيّن معدّل التنفيذ البالغ ٨٦٪ والذي يتماشى مع الثنائيات السابقة، استمرار المنظمة في التركيز على تنفيذ البرامج رغم الوضع المالي الحالي. فضلاً عن ذلك، أوضح العرض أثر تدابير احتواء التكاليف وإعادة التنظيم على الفجوة الإجمالية في التمويل. وفي الوقت نفسه، سلّط العرض الضوء على استمرار تفاوت التمويل على نطاق نتائج الميزانية البرمجية.

١٥- كما قدمت الأمانة معلومات محدّثة بشأن توقّعات التمويل للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، بما في ذلك الاتجاهات في مجال المساهمات الطوعية، وأشارت إلى أن تعهدات التمويل تغطي نحو ٨٥٪ من الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧. وأوضح أنه على الرغم من أن فجوة التمويل بلغت نحو ١٥٪ من الميزانية البرمجية المعتمدة (أي ٦٦٠ مليون دولار أمريكي)، فإن الفجوة قد قلّت مقارنةً بالثنائية السابقة. ومع ذلك، فسيكون من الصعب سد هذه الفجوة نظراً إلى الاتجاهات الاقتصادية العالمية.

١٦- ورَحّبت اللجنة بالتقرير المفصّل للأمانة وأشادت بتحقيق التمويل الكامل للميزانية البرمجية المعتمدة للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥. ولكنها أعربت عن قلقها بشأن استمرار أوجه عدم التوازن في التمويل وجيوب الفقر، ولاسيما على المستويين الإقليمي والقُطري، وشدّدت على ضرورة موازنة التمويل مع الأولويات واحتياجات البلدان المتفق عليها.

١٧- إضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة حماية الوظائف على المستوى القُطري، ولاسيما في البيئات الهشة، أثناء عملية إعادة التنظيم وعند تنفيذ تدابير احتواء التكاليف، كما دعت إلى حماية قدرات المنظمة المتعلقة بوضع القواعد المعايير والتأهب للطوارئ على المستوى القُطري. وفي هذا السياق، شدّدت اللجنة على أهمية التمويل المستدام والمرن الذي يمكن التنبؤ به، وأشارت إلى أن التخصيص المفرط يحد من المرونة ومن التخصيص المنصف للتمويل، وأكّدت أن الأمانة والدول الأعضاء يجب أن تتعاون معاً على تحقيق المزيد من التقدم في هذا الصدد. كما سلّطت اللجنة الضوء على العبء المتزايد للقرارات والمقرّرات الإجرائية، ودعت إلى مزيد من الانضباط والتنسيق لضمان أن الولايات الجديدة واقعية وممولة تمويلياً كافياً وقابلة للتنفيذ.

١٨- ورداً على ذلك، وافقت الأمانة على أن أوجه عدم التوازن في التمويل وجيوب الفقر مازالت قائمة في غياب الحصة الحاسمة الأهمية من الموارد المرنة. وأوضحت الأمانة كذلك، أن التمويل المرن الحالي يُخصّص بالفعل على نحو استراتيجي للحفاظ على المجالات الناقصة التمويل ذات الأولوية، وأعادت تأكيد التزامها بالشفافية ومواصلة احتواء التكاليف وتعزيز تحديد الأولويات والتواصل المستمر مع الدول الأعضاء بشأن التمويل المستدام.

١٩- وفيما يتعلق بمسألة الشفافية، أكّدت الأمانة أن الدول الأعضاء يمكنها أيضاً الحصول على المعلومات المالية عن طريق البوابة الإلكترونية للميزانية البرمجية التي تُحدّث شهرياً.

٢٠- ورداً على عدة أسئلة حول هذا الموضوع، أكّدت الأمانة أن تحديد الأولويات يشكّل عملية مستمرة وأن المزيد من المعلومات سوف يتوافر في الأشهر القادمة عند الانتهاء من التخطيط التشغيلي للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

٢١- وفيما يتعلق باحتياطي تكاليف دعم البرامج، أكّدت الأمانة أن الإنفاق الحالي لا يتجاوز المبلغ الذي صرّحت به جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعون وقدره ٤١٠ ملايين دولار أمريكي.

٢٢- واختتم المدير العام كلمته بتوجيه الشكر للدول الأعضاء على رسالتها الداعمة، ورَّحَّب بالإجماع على ضرورة تأمين تمويل أكثر مرونة لمنع حدوث أزمة مالية أخرى في المستقبل. وفي هذا الصدد، أشار المدير العام إلى أن زيادة الاشتراكات المقدَّرة والحد من تخصيص المساهمات الطوعية من شأنهما أن يساعدا على ذلك. وفضلاً عن ذلك، أكد المدير العام أن المنظمة مازالت ملتزمة بمواصلة العمل بطريقة فعَّالة من حيث التكلفة، والتركيز على الإصلاح البرمجي، والعمل مع الشركاء مثل المراكز المتعاونة ووكالات الصحة على تنفيذ البرامج، كلما كان هؤلاء الشركاء يتمتعون بميزة نسبية.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة بشأن تمويل وتنفيذ الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ وتوقعات التمويل للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧. واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تعمل الأمانة على ما يلي:

(أ) مواصلة الجهود المبذولة لتخصيص الموارد بمزيد من الإنصاف بالاستناد إلى حصائل عملية تحديد الأولويات، وباستخدام معايير التخصيص التي تركز على الإنصاف، بما في ذلك الخريطة الحرارية، لمعالجة فجوات التمويل، مع زيادة التركيز على المستويين الإقليمي والقُطري؛

(ب) والعمل مع الدول الأعضاء على ضمان تمويل الأولويات المتفق عليها تمويلًا كافيًا؛

(ج) ومواصلة العمل مع الدول الأعضاء على تعبئة التمويل المرن والمستدام الذي يمكن التنبؤ به، مع الاستمرار في ضمان الشفافية والمساءلة.

٣-٣ إصلاح الحوكمة

- إصلاح الحوكمة الذي تقوده الدول الأعضاء (الوثائق مت ٣٦/١٥٨، ومت ٣٦/١٥٨ إضافة ١، ومت ٣٦/١٥٨ إضافة ٢، ومت ٣٧/١٥٨، ومت ٣٧/١٥٨ إضافة ١)
- النموذج والجدول الزمني الموصى به لاقتراح القرارات والمقررات الإجرائية (الوثيقة مت ٣٩/١٥٨)

٢٣- قدَّم رئيس المجلس التنفيذي التقرير بشأن تدابير تسريع عملية الإصلاح التي يقودها أعضاء مكتب المجلس التنفيذي الوارد في الوثيقة مت ٣٦/١٥٨، ومشروع القرار المتعلق بذلك والوارد في الوثيقة مت ٣٦/١٥٨ إضافة ١. وتلا ذلك عرض قادة إصلاح الحوكمة من الدول الأعضاء لتقريرهم الوارد في الوثيقة مت ٣٧/١٥٨. ثم قدَّمت الأمانة التقرير الخاص بالنموذج والجدول الزمني الموصى به لاقتراح القرارات والمقررات الإجرائية. وقد جرت العملية الموضحة في الوثيقة مت ٣٦/١٥٨ بقيادة أعضاء مكتب المجلس التنفيذي، وخضعت لمشاورات موسَّعة مع الدول الأعضاء، وأسفرت عن تحديد المسارات الثلاثة التي يلزم تحسينها.

٢٤- وأعربت اللجنة عن تأييدها الواسع للعمل المنجز في إعداد الوثائق، والإطار الزمني لتقديم القرارات والمقررات الإجرائية، والقائمة المرجعية، والنموذج. وأيدت بصفة خاصة أن يجري إدخال التغييرات في إطار مرحلة تجريبية يمكن خلالها إجراء التعديلات حسب الضرورة. كما أعربت عن تأييدها لتقديم عرض واضح وملائم التوقيت لتقديرات تكاليف القرارات المقترحة.

٢٥- ومع ذلك، فقد دُعي إلى توخي الحذر في عدد من المجالات، وانصب التركيز على ضرورة المشاركة الكاملة في عملية تقودها الدول الأعضاء واعتماد جميع التدابير بتوافق الآراء. وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن تحفظاتهم إزاء تدابير تسريع عملية الإصلاح التي يقودها أعضاء مكتب المجلس التنفيذي.

٢٦- وأقرَّت اللجنة بضرورة الانضباط من جانب الدول الأعضاء إزاء تقديم القرارات، ولكنها سلَّطت الضوء كذلك على ضرورة الحفاظ على بعض المرونة بشأن الجداول الزمنية إذا تطلبت الأحداث المستجدة والعاجلة اهتماماً فورياً من قبل

جمعية الصحة. ورؤي أن الجداول الزمنية الواضحة والواقعية التي يمكن التنبؤ بها تُعد ضرورية، ولاسيما لتمكين المشاركة الكاملة من قبل الوفود الصغيرة. وجرت مناقشة اقتراح تعديل المادة ٣٢ من النظام الداخلي وأيده بعض أعضاء اللجنة من حيث المبدأ شريطة أن يتضمن آلية لتقديم الاقتراحات المتأخرة في الظروف المعقدة حقاً، في حين أن الاقتراح لم يحظ في الوقت الحالي بتأييد بعض أعضاء اللجنة. وأخيراً، طلبت اللجنة توضيحاً بشأن الطريقة التي ستتزامن بها الجداول الزمنية المقترحة مع الإطار المؤسسي لاجتماعات الأجهزة الرئاسية، وأشارت إلى أن تطبيق الجداول الزمنية بمزيد من الدقة سيكون ملائماً، بعد مزيد من التشاور مع الدول الأعضاء.

استعرضت اللجنة المقترحات الواردة في الوثيقة م٢١٥٨/٣٦، ومشروع مقرر إجرائياً وارداً في الوثيقة م٢١٥٨/٣٦ إضافة ١.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير وينظر في المقترحات الواردة في الوثيقة م٢١٥٨/٣٦.

واعترافاً بأن اللجنة قد طلبت مزيداً من المشاورات غير الرسمية، ولاسيما بشأن العواقب المترتبة على مشروع المقرر الإجرائي الوارد في الوثيقة م٢١٥٨/٣٦ إضافة ١، فقد دعت اللجنة أعضاء مكتب المجلس إلى تنقيح نص المقرر الإجرائي، بعد إجراء مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء. وسوف ينظر المجلس التنفيذي بعد ذلك في اعتماد النص المنقح لمشروع المقرر الإجرائي.

وأوصت اللجنة بأن يقرر المجلس تجريب تلك التدابير التي يستطيع المجلس التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وأوصت كذلك بأن يطلب المجلس استعراض التدابير المجربة، وأن تُعرض نتائج الاستعراض على المجلس في دورته الثانية والستين بعد المائة للنظر فيها.

وأوصت اللجنة أيضاً بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين م٢١٥٨/٣٧ وم٢١٥٨/٣٩ وأن ينظر في مشروع المقرر الإجرائي الوارد في الوثيقة م٢١٥٨/٣٧، مشيرةً إلى أن مشروع المقرر الإجرائي سوف يخضع لمزيد من النقاش بين الدول الأعضاء. واقترحت اللجنة، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تعمل الأمانة على ما يلي:

(أ) تمديد العمل بالجدول الزمني والقائمة المرجعية والنماذج الحالية لاقتراح مشاريع القرارات و/ أو المقررات الإجرائية، وتنقيحها حسب الضرورة، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء، وتطبيقها على الدورة التاسعة والخمسين بعد المائة للمجلس التنفيذي ودوراته اللاحقة.

(ب) تجريب إجراء عرض موحّد لتقديرات التكاليف في شكل وثيقة عامة واحدة بدلاً من الملاحق المفردة التي تتناول الآثار المالية والإدارية المترتبة على القرارات والمقررات الإجرائية على النحو الموضح في الفقرة ١٣ من الوثيقة م٢١٥٨/٣٩، وذلك رهنأ بموافقة الدول الأعضاء وبعد عقد مشاورات شاملة لجميع الدول الأعضاء.

- خطة تنفيذ الإصلاح المقدّمة من الأمانة (الوثيقة م٢١٥٨/٣٨)
- آليات استرداد التكاليف للمساهمات الطوعية (الوثيقة م٢١٥٨/٣٨)
- تنفيذ عملية معالجة الادعاءات المحتملة ضد المديرين العاملين للمنظمة والتحقيق فيها (الوثيقة م٢١٥٨/٤٠)

٢٧- عرضت الأمانة التقارير، وسلّطت الضوء على التقدّم المُحرَز في كل مجال. ورحبت اللجنة بالإنجازات الواردة في التقارير، ولاسيما في ظل المشهد المالي الحالي، وأعربت عن تأييدها لمواصلة العمل بشأن المسائل الثلاث.

٢٨- ورحبت اللجنة، على وجه الخصوص، بالنتائج الرئيسية التي تحققت من خلال تطبيق خطة تنفيذ الإصلاح المقدّمة من الأمانة، وشجّعت على إغلاق جميع الإجراءات المتبقية فيها. وقد تبيّنت القيمة الاستثنائية التي توفرها بوابة الدول الأعضاء في المنظمة، بوصفها وسيلة لزيادة الشفافية ورفع مستوى الثقة. وأيدت اللجنة تماماً دعوات الأمانة لاسترداد التكاليف كاملة، وحثت على الحد من تقديم الاستثناءات فيما يتعلق باسترداد التكاليف.

٢٩- وأيدت أيضاً تنفيذ عملية معالجة الادعاءات المحتملة ضد المديرين العاملين للمنظمة والتحقيق فيها.

٣٠- وأخيراً، تطلعت اللجنة إلى تلقي تحديثات منتظمة بشأن التقدّم المحرّز فيما بعد بشأن المجالات الثلاثة جميعها.

٣١- ورداً على سؤال بشأن آليات استرداد التكاليف، أكّدت الأمانة للجنة أن آليات استرداد التكاليف شملت وظائف مثل، الموارد البشرية والعمل القانوني المكّرس. وفيما يتعلق بعملية معالجة الادعاءات المحتملة ضد المديرين العاملين للمنظمة والتحقيق فيها، أشارت الأمانة إلى أن كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة كانت تحاول أيضاً الامتثال للتوصية ٧ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٢٠. وأكّدت أن الإجراءات التي يُنظر فيها لاختيار كيان تحقيق خارجي كانت متوافقة مع المعايير المنصوص عليها في الوثيقة ج ٥/٧٨.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين مت ١٥٨/٣٨ ومت ١٥٨/٤٠. واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تعمل الأمانة على ما يلي:

(أ) تنفيذ الإجراءات المفتوحة المتبقية في خطة تنفيذ الإصلاح المقدّمة من الأمانة ضمن الإطار الزمني المحدد بها، والاستمرار في تقديم التقارير عن نتائج التنفيذ؛

(ب) تخفيف أثر المخاطر المرتبطة بمحدودية الموارد البشرية والمالية من خلال الاستمرار في ترتيب أولويات الجهود وضمان التوافق مع برنامج العمل العام الرابع عشر ٢٠٢٥-٢٠٢٨، إضافةً إلى تحسين أوجه التآزر مع الجهود ذات الصلة الجارية بشأن الإصلاح والتغيير التنظيمي؛

(ج) التعاون مع الدول الأعضاء والجهات المانحة لتعزيز المواءمة مع مبادئ استرداد التكاليف لتقليل طلبات الحصول على الاستثناءات وضمان توافق الاتفاقات الجديدة مع المبادئ والإرشادات المحدثة؛

(د) مواصلة العمل من أجل تعزيز تنفيذ عملية معالجة الادعاءات المحتملة ضد المديرين العاملين للمنظمة والتحقيق فيها، وفقاً لما ورد في الوثيقة ج ٥/٧٨.

٣-٤ إصلاح هيكل الصحة العالمي ومبادرة الأمم المتحدة ٨٠ (الوثيقة مت ١٥٨/٤٤)

٣٢- بيّنت الأمانة عمليات الإصلاح الثلاثة الجارية المترابطة فيما بينها والمتصلة ببرنامج العمل الصحي العالمي، وهي: عملية المنظمة لتحديد الأولويات وإعادة التنظيم، ومبادرة الأمم المتحدة ٨٠، والمقترحات المتعلقة بإصلاح هيكل الصحة العالمي. وهي عمليات تتطوي على خطر التجزؤ وتحتاج إلى الاتساق فيما بينها للنهوض على نحو أفضل ببرنامج العمل الصحي العالمي، وهو ما دفع المنظمة إلى تقديم مقترح لاستضافة عملية مشتركة لمناقشة هيكل الصحة العالمي.

٣٣- وأعربت اللجنة عن تأييدها القوي للمقترح، وأوصت بعملية مشتركة شاملة للجميع، وشفافة، ومحددة زمنياً، وفعالة في الاستفادة من الموارد وكفاءة، تستضيفها المنظمة، التي تقودها الدول الأعضاء، وتتماشى مع الأولويات الوطنية. وطمأنت الأمانة اللجنة بأن الضوابط التي تتبناها المنظمة، بما في ذلك إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، سنُطبّق حسب الحاجة.

٣٤- وأكد المدير العام أن هيكل الصحة العالمي قد أثبت فعاليته في أداء مهمته في الماضي، إلا أنه يقتضي إجراء مناقشات محدثة بشأنه، في ظل استمرار تطور المشهد الصحي العالمي. وشكّلت عملية تحديد الأولويات في المنظمة فرصة للعمل مع وكالات أخرى لتحديد المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، ونقل الأنشطة إلى جهات أخرى عندما لا تتوافق هذه الوظائف مع الولاية الأساسية للمنظمة. وكانت المنظمة هي الجهة المضيفة الطبيعية للعملية المشتركة نظراً لدورها المخوّل إليها بموجب دستورها بوصفها جهة مُنظمة، وذات عضوية شبه عالمية وحضور في أكثر من ١٥٠ بلداً، وهو ما أتاح إمكانية التنفيذ على المستوى القطري.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير ويعتمد مشروع المقرر الإجرائي التالي:

إن المجلس التنفيذي، بعد أن نظر في تقرير المدير العام، وإذ يعترف بالدور المركزي للدول الأعضاء في عملية الإصلاح، وإذ يضع في اعتباره العمل الجاري الذي يضطلع به الفريق العامل المخصص غير الرسمي التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعني بمبادرة الأمم المتحدة ٨٠، والدعوة إلى مقترحات جوهرية بشأن التغييرات الهيكلية وإعادة تنظيم البرامج من جانب الوكالات المتخصصة،

قرر أن يطلب إلى المدير العام أن يعمل، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وبتوجيه منها، وبطريقة شفافة وشاملة، على ما يلي:

(١) وضع مقترح لعملية مشتركة وشاملة وشفافة ومحددة زمنياً وفعالة في الاستفادة من الموارد وكفاءة، تستضيفها المنظمة، التي تقودها الدول الأعضاء، بحيث تجمع وتكمل هيكل الصحة العالمي الحالي والمناقشات بشأن مبادرة الأمم المتحدة ٨٠، لتسهيل التقارب وبناء التوافق في الآراء، وذلك بهدف دعم عملية إحداث التحول في هيكل الصحة العالمي الحالي، وتعزيز التنسيق، والاستفادة من المزايا النسبية التي تحظى بها الجهات الفاعلة المختلفة، مع الاستجابة في الوقت نفسه لاحتياجات البلدان وواقعها؛

(٢) عقد اجتماعات للجهات الفاعلة المعنية في مجال الصحة العالمية، بما في ذلك الكيانات العالمية الأخرى المعنية بالصحة، والمنظمات الإقليمية، وبنوك التنمية، والجمعيات الخيرية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، في ضوء إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، حسب الاقتضاء، وذلك في سبيل تصميم المقترح، مع الأخذ في الاعتبار مبادرات إصلاح الصحة العالمية الجارية؛

(٣) تقديم المقترح المعني بالعملية المشتركة لجمعية الصحة العالمية التاسعة والسبعين للنظر فيها، من خلال الاجتماع الرابع والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة.

٣-٥ التعديلات المقترحة على عملية اختيار مراجع الحسابات الخارجي (الوثيقة مت ١٥٨/٤١)

٣٥- نظرت اللجنة في التعديلات المقترحة على عملية اختيار مراجع الحسابات الخارجي المبينة في الوثيقة مت ١٥٨/٤١.

٣٦- وأعربت اللجنة عن تقديرها للمقترح، ومساهمة لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، والنهج الاستشاري المعتمد لتحسين العملية الجديدة المقترحة. وأكدت أهمية التمثيل الإقليمي ودور اللجنة الاستشارية بوصفها وسيلة لضمان عملية اختيار موثوق فيها وشفافة.

٣٧- وأعربت اللجنة عن تأييدها للتعديلات المقترحة، لما لها من تأثير في تعزيز جودة عملية اختيار المراجع الخارجي، دون المساس بصلاحيات جمعية الصحة.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير، ويعتمد مشروع المقرر الإجرائي الوارد فيه.

٦-٣ التقييم: معلومات محدثة وخطة العمل المقترحة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ (الوثيقتان مت ١٥٨/٣٤ ومت ١٥٨/٣٤ إضافة ١)

٣٨- رحّبت اللجنة بالتقرير، منوهةً بحجم التقييمات وجودتها ونطاقها خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وأعربت عن تأييدها لخطة عمل التقييم المقترحة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ على مستوى المنظمة.

٣٩- وأكدت اللجنة الأهمية الحاسمة لوظيفة التقييم في تعزيز التعلّم التنظيمي، والتخطيط التشغيلي، والنتائج، وعملية اتخاذ القرار، بما في ذلك على المستوى القطري. وساهم التقييم أيضاً في تحسين تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج عبر المستويات الثلاثة للمنظمة، ولاسيما في ظل مشهد تسوده القيود المالية. إلا أن اللجنة ساورها القلق إزاء تمويل خطة عمل التقييم المقترحة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، مشيرةً إلى وجود حاجة ماسة إلى تأمين التمويل اللازم لما يقرب من نصف الخطة المقترحة. فلا يزال يتعين توفير موارد واقعية ومستدامة لإجراء التقييمات. ورحبت اللجنة بدمج وظيفة التقييم في برنامج المنظمة وميزانياتها، وإدراجها ضمن التخطيط التشغيلي، تماشياً مع متطلبات برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨. وأوصت بأن تسعى الأمانة إلى استحداث طرق مبتكرة وفعالة لقاء التكلفة لإجراء التقييمات وإطلاع الدول الأعضاء على نتائجها بشفافية من أجل تعزيز التعلّم التنظيمي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استكشاف آليات تمويل مبتكرة وإنشاء فرق مختلطة. وأخيراً، حثت اللجنة الأمانة على تعزيز آلياتها التي تتيح إمكانية إبداء الرأي، وتقديم التقارير للمنظمة عن نتائج التقييم إلى الأجهزة الرئاسية.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير، ويعتمد مشروع المقرر الإجرائي للموافقة على خطة عمل التقييم للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ على مستوى المنظمة الواردة في الوثيقة مت ١٥٨/٣٤. واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تعمل الأمانة على ما يلي:

(أ) النظر في تدابير لتوفير موارد واقعية ومستدامة للتقييمات، بما في ذلك دمج تكاليف إجرائها في إجمالي تكاليف الأنشطة، وتقديم تقارير عن التقدّم المُحرَز في هذه المسألة؛

(ب) عقد جلسات منتظمة وفعاليات تعلّم غير رسمية مع الدول الأعضاء باستخدام تقييمات مكتملة، بالاستفادة من الآليات القائمة، مثل المراكز المتعاونة ومنصات التواصل، وذلك لتعزيز التعلّم التنظيمي بأقل تكلفة ممكنة؛

(ج) الإبلاغ عن التقدّم المُحرَز في تنفيذ توصيات التقييم من خلال تقديم تقارير منتظمة إلى الأجهزة الرئاسية.

٧-٣ منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي (الوثيقة مت ١٥٨/٣٣)

٤٠- عرضت الأمانة التقرير، مؤكدةً تنفيذ ٧٩٪ من الإجراءات المخطط لها ضمن استراتيجية المنظمة الثلاثية السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥ بشأن منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له.

٤١- وأيدت اللجنة الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة، وأقرّت بالتقدّم المُحرَز في مجال منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها. ونوّهت بدور الدول الأعضاء في تفعيل إطار المساءلة المقترح بشأن منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها في العمليات المشتركة بين المنظمة والحكومات، بدعم من الأمانة. ورحّبت بتوسيع نطاق الممارسة التي يتبناها المديرون العامون المساعدون والمديرون الإقليميون والمتمثلة توجيه رسائل إدارة سنوية إلى المدير العام.

٤٢- وإذ تؤكد اللجنة من جديد التزامها بسياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، فقد حثت الأمانة على الاستمرار في جهودها وتعزيزها، بما في ذلك من خلال تدابير المساءلة والشفافية. وينبغي أن تركز الاستراتيجية المقترحة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩ على مبادئ وسياسات استراتيجية منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، بما في ذلك تبني نهج شامل يركز على الضحايا والناجين والناجيات. وأكدت اللجنة أن المساءلة لا تنطبق على المنظمة بأسرها فحسب، بل أيضاً على جميع الشركاء. ودعت إلى استمرار تقديم تقارير تتوخى الشفافية وتتضمن بيانات مصنّفة.

٤٣- وذكرت الأمانة أنها ستواصل تقديم البيانات، بما في ذلك أثناء الإحاطات المنتظمة للدول الأعضاء. وقد أتاحت عملية إعادة الهيكلة إمكانية إحداث التناغم والتعاون بين الأمانة والدول الأعضاء. وجرى تأمين المخصصات المالية لاستراتيجية منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها خلال عملية إعادة التنظيم الأخيرة، ودمجها في المخصصات المالية للمكاتب الإقليمية والقُطرية. وسوف تُجمع المعلومات عن استخدام الأموال في إطار متابعة هذه العملية.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير، واقرحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تعمل الأمانة على ما يلي:

(أ) مواصلة السعي إلى جعل عدم التسامح المطلق مع سوء السلوك الجنسي جزءاً أصيلاً من الهيكل المؤسسي وتعزيز الشفافية بشأنه والمساءلة عنه، والاستمرار في إدراج سوء السلوك الجنسي ضمن تدابير أوسع لمنع سوء السلوك والتصدي له عبر المستويات المختلفة للمنظمة؛

(ب) تشجيع الدول الأعضاء ومواصلة دعمها في استخدام الإطار الطوعي غير الملزم المقترح المعني بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، وذلك لاستمرار في حماية الفئات السكانية المختلفة من أفعال سوء السلوك الجنسي أثناء العمليات المشتركة بين المنظمة والحكومات؛

(ج) إطلاع الدول الأعضاء على الاستراتيجية المقترحة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩ في أقرب وقت ممكن.

٨-٣ بيان ممثل جمعيات موظفي المنظمة (الوثيقة مت ١٥٨/١/معلومات/١)

٤٤- أعرب ممثل جمعيات موظفي المنظمة، متحدّثاً باسم جمعيات موظفي المنظمة والوكالة الدولية لبحوث السرطان ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، عن قلقه إزاء الوضع المترتب على عملية تحديد الأولويات وإعادة التنظيم، بما في ذلك استخدام العقود القصيرة الأجل لسد الثغرات، والمسائل المتعلقة بالشفافية، وعبء العمل الإجمالي، الذي اعتُبر أنه ظل عند نفس المستوى الذي كان عليه قبل بدء العملية.

٤٥- ورَحّبت اللجنة ببيان جمعيات الموظفين وأعربت عن تقديرها العميق لما يبديه موظفو المنظمة من مرونة والتزام في هذه الفترة العصيبة. وأكدت على الحاجة المستمرة إلى الإنصاف والشفافية والتواصل المناسب بشأن الأولويات المتفق عليها على مستويات المنظمة كافة، وشجّعت الأمانة على معالجة مسألة عبء العمل بالتركيز على الأولويات الأساسية. وشددت اللجنة على أهمية التمويل المرن والمستدام والذي يمكن التنبؤ به في معالجة مسائل الموظفين وشواغلهم. وأخيراً، أشادت اللجنة بالفرصة التي أُتيحت لجمعيات الموظفين لمخاطبة الأجهزة الرئاسية للمنظمة.

٤٦- وشكّر ممثل جمعيات موظفي المنظمة اللجنة على دعمها وعلى اعترافها بأهمية القوى العاملة في المنظمة في تنفيذ البرامج العالمية.

٤٧- وشكرت الأمانة جمعيات موظفي المنظمة على مشاركتها في جميع مراحل عملية إعادة التنظيم الاستراتيجي، وسلّطت الضوء على استمرار إشراك جمعيات الموظفين في تلك العملية وفي جميع اللجان المعنية باتخاذ القرار، كما أكدت على التواصل المستمر الذي جرى في هذا الصدد. وستعمل الأمانة، عبر قنوات مختلفة، على معالجة المسائل المثارة. وأكدت أن عدد الاستعراضات الإدارية قد زاد، كما هو متوقع في مثل هذه الظروف، ولكنها أشارت إلى أنه يجري تعزيز قدرة نظام العدل الداخلي وفقاً لذلك. وعلاوةً على ذلك، فإن عملية استعراض أساليب التعاقد، التي علّقت في عام ٢٠٢٥، ستُستأنف في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧، بالتزامن مع تنفيذ نظام إدارة الأعمال الجديد.

٤٨- ورداً على تعليقات جمعيات موظفي المنظمة وأمين المظالم، اختتم المدير العام كلمته بتأكيد التزامه والتزام الأمانة مجدداً بمواصلة التعاون مع الموظفين، وبتوضيح التدابير المتخذة للتخفيف من أثر الوضع المالي الحالي على القوى العاملة في المنظمة. وأكد على الخطوات المتخذة من أجل ضمان الشفافية والإنصاف والإنسانية في جميع مراحل العملية، بما في ذلك إشراك جمعيات الموظفين والعمل معها بشكل مستمر، والتواصل مع الموظفين على نحو منظم ومنفتح، ومعالجة المسائل المستجدة في الوقت المناسب.

٩-٣ تقرير أمين المظالم (الوثيقة مت ١٥٨/١ / معلومات ٢)

٤٩- تولّت أمانة المظالم في المنظمة عن الإقليم الأوروبي عرض التقرير، مشيرةً إلى أنه أُعدّ بالتشاور مع جميع أمناء المظالم الإقليميين. وانصب تركيز التقرير على استجابة المنظمة للقيود المالية خلال عام ٢٠٢٥، بما في ذلك ما يتعلق بالمبادرات التنظيمية الرئيسية وأثرها المتوقع على القوى العاملة. وبينما أكد التقرير على صعوبة التوفيق بين مختلف وجهات النظر في ظل الوضع المعقّد الراهن، فقد سلّط الضوء على وظائف الدعم الإيجابية العديدة التي صُمّمت لغرض مساعدة الموظفين على اجتياز الفترة الانتقالية. وشجّعت أمانة المظالم المنظمة على التفكير في كيفية تعزيز الروح المعنوية والثقة والرفاه في مكان العمل بوجه عام. وأكدت مجدداً على فعالية التسوية غير الرسمية وضرورة تزويد الشبكة بالموارد اللازمة لضمان تواجد أمناء مظالم في جميع المكاتب الإقليمية، حيث لا تزال مناصب أمناء المظالم شاغرة في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية لأفريقيا وجنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ.

٥٠- وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقرير، مُقرّةً بأهمية دور أمين المظالم في دعم التسوية غير الرسمية. كما رحبت بالإجراءات المقترحة، مشيرةً إلى أنه ينبغي أن تُتاح وظائف الدعم الرئيسية بشكل كافٍ وأن تُزوّد بالموارد اللازمة في جميع الأقاليم. والتزمت الأمانة بتسريع وتيرة تعيين أمناء المظالم في الأقاليم من أجل ضمان توافر نظام عدل داخلي متين، مع معالجة الشكاوى الفردية في الوقت نفسه.

٥١- ورداً على تعليقات جمعيات موظفي المنظمة وأمين المظالم، اختتم المدير العام كلمته بتأكيد التزامه والتزام الأمانة مجدداً بمواصلة التعاون مع الموظفين، وبتوضيح التدابير المتخذة للتخفيف من أثر الوضع المالي الحالي على القوى العاملة في المنظمة. وأكد على الخطوات المتخذة من أجل ضمان الشفافية والإنصاف والإنسانية في جميع مراحل العملية، بما في ذلك إشراك جمعيات الموظفين والعمل معها بشكل مستمر، والتواصل مع الموظفين على نحو منظم ومنفتح، ومعالجة المسائل المستجدة في الوقت المناسب.

١٠-٣ معلومات محدّثة عن الموارد البشرية (الوثيقتان مت ١٥٨/٥٢ ومت ١٥٨/٥٢ إضافة ١)

١١-٣ تعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين

(الوثيقتان مت ١٥٨/٥٣ ومت ١٥٨/٥٣ إضافة ١)

١٢-٣ تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (الوثيقة مت ١٥٨/٥٤)

٥٢- عرضت الأمانة التقارير، وقدمت لمحة عامة مفصلة عن نتائج عملية إعادة التنظيم الاستراتيجي في كل مكتب من المكاتب الرئيسية.

٥٣- وأقرّت الأمانة بأثر العملية على أفراد القوى العاملة وأسرههم، وأبرزت كيفية تطبيق مبادئ الإنصاف والشفافية والإنسانية في جميع مراحل تنفيذها.

٥٤- وأثنت اللجنة على الأمانة لما قامت به من عمل على جميع مستويات المنظمة وعلى التزامها بالمبادئ المذكورة أعلاه. وشدّدت على أهمية عدم المساس بالتمثيل الجنساني والجغرافي عند تنفيذ عملية إعادة الهيكلة وإعادة التنظيم، وضمان أن يشغل الموظفون المناسبون الوظائف المناسبة، تمشياً مع الأولويات الأساسية. كما دعت إلى توفير تمويل

مرن ومستدام ويمكن التنبؤ به باعتباره وسيلة للتقليل من الأثر على الموظفين إلى أدنى حد وضمان استقرار المنظمة في المستقبل والحفاظ على قدراتها التقنية.

٥٥- وأكدت اللجنة أهمية العمل على الصعيد القطري، مشيرةً إلى أن الأفرقة القطرية تضطلع بدور بالغ الأهمية في تنفيذ ولايات المنظمة.

٥٦- وشجعت اللجنة الأمانة على النظر في إعادة تفعيل برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين وبرنامج التدريب الداخلي حالما يستقر الوضع المالي. وفي هذا الصدد، طمأنت الأمانة الدول الأعضاء بأن برنامج التدريب الداخلي سيستأنف في الربع الأول من عام ٢٠٢٦، وسيتبعه برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين وانتداب الموظفين في النصف الثاني من نفس العام.

٥٧- ورداً على الأسئلة المتعلقة بتوافر بيانات مصنفة عن الموارد البشرية، أوضحت الأمانة أنه جرى تبادل بعض المعلومات بالفعل خلال الإحاطات الإعلامية السابقة للدول الأعضاء. وأكدت أنه سيتواصل إتاحة المزيد من المعلومات، بما في ذلك بيانات مصنفة حسب البلد والإقليم والرتبة والجنس، من خلال بوابة الدول الأعضاء في المنظمة، موضحةً في الوقت نفسه أن تلك البيانات ستكون مؤقتة. كما أكدت الأمانة التزامها المستمر بضمان تكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي على حد سواء، وسلطت الضوء على أولوياتها للثنائية، بما في ذلك، في جملة أمور، استقرار القوى العاملة، وتنفيذ نظام إدارة الأعمال، واستعراض عملية إدارة الأداء وأساليب التعاقد.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقارير الواردة في الوثائق مت ١٥٨/٥٢ ومت ١٥٨/٥٢ إضافة ١ ومت ١٥٨/٥٣ ومت ١٥٨/٥٤، واقترحت، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تواصل الأمانة بذل قصارى جهدها لضمان التمثيل الجغرافي العادل وتكافؤ الجنسين.

وأوصت اللجنة كذلك بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشروع القرار بشأن تأكيد تعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين، وأن يوصي جمعية الصحة باعتماد مشروع القرار المتعلق بأجور الموظفين في الوظائف غير المصنفة في رتب وأجر المدير العام، على النحو الوارد في الوثيقة مت ١٥٨/٥٣.

٣-١٣ المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

• التقرير عن تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول (الوثيقة مت ١٥٨/٤٢)

• الجهات الفاعلة غير الدول التي تربطها علاقات رسمية بالمنظمة (الوثائق مت ١٥٨/٤٣، ومت ١٥٨/٤٣ إضافة ١، ومت ١٥٨/٤٣ إضافة ٢)

٥٨- عرضت الأمانة التقريرين اللذين ركّزا على الإنجازات الرئيسية المحققة في مجال تعزيز تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، ونتائج استعراض التعاون مع الجهات الفاعلة غير الدول التي تربطها علاقات رسمية بالمنظمة اللازم إجراؤه كل ثلاث سنوات.

٥٩- وأقرت اللجنة بالدور الهام الذي تضطلع به الجهات الفاعلة غير الدول في تعزيز عمل المنظمة، مشددةً على ضرورة عدم تسييس التعاون. وفي سياق العمل المضطلع به في المجالات التي تتطوي على مخاطر عالية على الصحة العالمية، رحبت اللجنة بتطبيق إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول حسبما ورد في الوثيقة مت ١٥٨/٤٢، فضلاً عن العمل مع أمانة اتفاقية المنظمة الإطارية بشأن مكافحة التبغ وبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

٦٠- وناقشت اللجنة قائمة الجهات الفاعلة غير الدول الواردة في الملحق ٢ من الوثيقة مت ١٥٨/٤٣، ولاحظت أثناء المناقشات أن بعض المنظمات المدرجة في القائمة تثير قلق بعض الدول الأعضاء.

٦١- وإذ تشير الأمانة إلى أن التعاون مع الجهات الفاعلة غير الدول قد استُعرض وفقاً للفقرة ٦٤ من إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، فقد أُكِّدت أن جميع العمليات المنصوص عليها في الإطار قد اتُبعت في هذا الشأن. وفي أعقاب المناقشات، اتُفق على أنه يمكن للدول الأعضاء أن تجري مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسائل قبل انعقاد دورة المجلس التنفيذي الثامنة والخمسين بعد المائة.

أقرت اللجنة بتباين الآراء التي أعرب عنها أعضاؤها، والتي دعا بعضها إلى إجراء مشاورات غير رسمية قبل بدء مناقشات دورة المجلس التنفيذي الثامنة والخمسين بعد المائة، وأوصت بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين مت ١٥٨/٢ ومت ١٥٨/٣ وأن ينظر في مشروع المقرر الإجرائي الوارد في الوثيقة مت ١٥٨/٣ إضافة ١.

٣-١٤ معلومات محدّثة عن صندوق البنية التحتية

• استراتيجية تجديد مباني المنظمة في جنيف

• معلومات محدّثة عن إدارة وتكنولوجيا المعلومات (الوثيقة مت ١٥٨/٣٥)

٦٢- عرضت الأمانة التقرير عن صندوق البنية التحتية، الذي يتضمن معلومات محدّثة عن استراتيجية تجديد مباني المنظمة في جنيف وأخرى عن إدارة وتكنولوجيا المعلومات.

٦٣- وشكرت اللجنة الأمانة على التقرير وأثنت على نجاحها في إنجاز مشاريع البنية التحتية العقارية الكبرى، بما في ذلك تجديد مبنى المقر الرئيسي. كما أعربت عن تأييدها لاقتراح تشييد مبنى جديد للمكتب القطري في جنوب السودان.

٦٤- وأشارت اللجنة إلى أهمية تأمين تمويل مرّن لصندوق البنية التحتية من أجل ضمان أن تظل الأصول صالحة للغرض المنشود.

٦٥- ورداً على الأسئلة، أُكِّدت الأمانة أن ثمة دراسة جارية لتقييم خيارات الاستفادة مستقبلاً من قطعة الأرض ٤٠٦، وأنه ستُطّلع الدول الأعضاء على نتائج التحليل في اجتماعات مقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، طمأنت الأمانة اللجنة بأن المخطط العام لتجديد المباني يتيح نهجاً استراتيجياً ومتكاملاً لإدارة وصيانة البنية التحتية المادية والممتلكات العقارية العالمية للمنظمة.

٦٦- وشكر المدير العام الدول الأعضاء على دعمها لاستراتيجية تجديد مباني المنظمة في جنيف، مسلّطاً الضوء على جودة المرافق الجديدة، كما يتجلى من جودة الهواء الداخلي، ومشيراً إلى أن تشييد المبنى الجديد أُنجِز في حدود الميزانية المقررة وفي الوقت المحدد إلى حد كبير، مع تسجيل بعض التأخيرات الطفيفة خلال المرحلة الحادة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير.

البند ٤ من جدول الأعمال: اعتماد التقرير واختتام الاجتماع

٦٧- اعتمدت اللجنة تقريرها.